الباحثة: د. مبطوش العلجة [1]

يوم دراسي تحت عنوان:

استراتيجية انعاش و تطوير المقاولاتية في الجزائر

محور المداخلة :

المحور الثالث: تحليل إجراءات و أليات دعم المقاولاتية في الجزائر.

عنوان الورقة البحثية :

السياسات الحكومية وإشكالية دعم المقاولاتية في الجزائر.

ملحقة قصر الشلالة – تيارت – يوم: 06 نوفمبر 2018

ملخص:

تعتبر البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي في غاية الأهمية، وتشكل عاملا أساسيا مساعدا في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأطر السياسات الاقتصادية والقانونية تسمح للحكومة بإدارة الاقتصاد الكلي بتماسك وباستشراف، ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن وجود مناخ مواتي لعمل وتنمية المؤسسات الصغيرة يتطلب إطارا ملائما من السياسات التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهذا يتطلب بدوره وجود استقرار وسياسات مصممة بعناية، ويشمل ذلك السياسات النقدية والائتمانية، الجبائية، التنظيمية، التجارية، الاستثمارية، تخطيط المناطق، سياسات قطاعية وجهوية، وسياسات أسواق العمل والتنظيم والتعليم وغيرها.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، السياسات الحكومية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1]– أستاذة محاضرة "ب" بملحقة – سعد دحلب – قصر الشلالة ، جامعة ابن خلدون، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير –تيارت –، **sabrilmd38@hotmail.fr**

تمهيد :

لقد أوضحت عدة كتابات أن التأهيل والتعليم والتدريب هو العامل المحدد لظهور المقاولين في المجتمع، وأنه لا يوجد مقاولين بالفطرة، فالمقاولاتية ما هي إلا نظام يخضع للتعليم والتحفيز والتأهيل كغيره من الحالات، وبالرغم من هذا الإقرار من الباحثين إلا أن الاختصاصيين يرون أن تحويل الأفراد إلى مقاولين ليس بالأمر السهل، فلابد من توفر الحد الأدنى من المميزات التي تُم كن هؤلاء الأفراد من النجاح كمقاولين.

في الواقع، وبالرغم من الجهود المبذولة على مدى سنوات ومساهمتها في إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة، إلا أن السياسات الحكومية من خلال مختلف هيئات الدعم والمرافقة في الجزائر تفتقد إلى الفعالية اللازمة لتنمية المقاولاتية والمساهمة في إنجاح المشاريع الناشئة، وذلك لأسباب تتعلق بعدم وضوح أهدافها، كما أنها تفتقد للشمولية فهي غير قادرة على التحكم في العوامل الأخرى الشخصية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية في دعم المقاولة

تهدف الورقة البحثية إلى إبراز ما يلي:

- التعرف على المفاهيم بالمقاولاتية ؛
- عرض اليات السياسات الحكومية في دعم المقاولاتية في الجزائر؛
- توضيح كيفية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المقاولاتية؛

و عليه اشكالية لهذه الورقة البحثية هي: **كيف تعمل السياسات الحكومية على دعم المقاولاتية في الجزائر ؟**

و عليه سوف نعالج هذه الإشكالية منا بالاعتماد على أهم المحاور الأساسية التالية:

1- عموميات حول المقاولاتية؛

2- السياسات الحكومية لدعم المقاولاتية في الجزائر؛

1- عموميات حول المقاولاتية:

1-1 تعريف المقاولاتية:

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها ومع ذلك، فإن أغلب التعريفات حسب Peters (1991) تتفق في تعريفها على أنها [2]:

"نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار

[2] -Mory siomy, **développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone**, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007, p90.

يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي."

1-2 أهم الصور في مجال المقاولاتية:

إن المقاولاتية لا تتمثل فقط في قيام شخص معين بإنشاء مؤسسة جديدة، في هذا الجزء سوف نحاول استعراض أهم أربع أشكال موجودة في الأدبيات المقاولاتية من خلال أعمال كل من Verstraete et Fayolle (2005) المتمثلة في فرص الأعمال، إنشاء منظمة، خلق القيمة والإبداع[3] :

1-2-1 مفهوم فرص للأعمال:

مفهوم فرص الأعمال هو مفهوم شاسع في الأبحاث المقاولاتية، خاصة منذ أعمالSchumpeter ، حيث ذكر chelly2003 ، أن التعرف على الفرصة ك" :تركيبات جديدة تتمثل في تقديم منتجات جديدة، طرق جديدة في الإنتاج، استغلال ، أسواق جديدة، معرفة مصدر جديد للتموين، وأخيرا شكل جديد للتموين الصناعي "

هناك ثلاث توجهات نتجت عن هذه الأعمال :فشل السوق، رؤية المستقبل، وأخيرا الجانب الموقفي.

1-2-2 مفهوم إنشاء منظمة:

فإن البحث المقاولاتي اهتم بشكل خاص بالبروز المنظماتي وديناميكيته، البحث في مجال التسيير والمنظمات اهتم بشكل واسع بعمل المنظمات، وبعد أن أُعتمدت على نحو ضيق أصبح يُنظر لإنشاء المؤسسة بنظرة أكثر اتساعا، حيث أشار(Verstraete et Fayolle 2005) إلى أن هذا التصور يحوي العديد من التخصصات المقاولاتية، وانعكاسات ترتكز على ديناميكية وهيكلة المنظمات يمكن توضيحها من خلال مختلف الأبحاث في المقاولاتية[4].

1-2-3 مفهوم خلق القيمة:

هو المتعلق بالمزيج فرد / خلق القيمة حيث ع رّفه(Bruyat 1993) كحركية تغيير أين يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة، بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة.

وللتوضيح أكثر حول هذه المقاربة، يعرفFayolle 2004)) المقاولاتية كحالة تربط بصفة متلازمة شخص يمتاز بدافع شخصي قوي) استهلاك الوقت، المال، طاقة...الخ (ومشروع أو

[3] - محمد قوجيل، **دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر – دراسة ميدانية** -،أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2016/2015 ص16.

[4]- محمد قوجيل، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

منظمة جديدة أو منظمة) قائمة (في شكل مقاولة، القيمة التي يتم خلقها تعود لأسباب تقنية، مالية، وشخصية تحصل عليها المنظمة المحركة والتي تمنح الرضا للمقاول والمتعاملين أو المهتمين.

بالنسبة للمقاول فهو يحصل على فوائد مالية ومادية لكن أيضا يحصل على استقلالية السلطة أو إثبات الذات بين الآخرين، أما بالنسبة للزبائن يحصلون على الرضا من خلال استهلاك السلعة أو الخدمة بالنسبة للممولين يحصلون على فوائد مالية فعلية ومستقبلية.

1-2-4 مفهوم الابتكار:

بالنسبة لبعض الكُ تّاب، تعتبر المقاولاتية هي الحلقة المفقودة بين الفكرة وتسييرها، إا تسمح بالتمييز بين المقاول والمسير، نموذج الابتكار ناتج بشكل أساسي من أعمالSchumpeter وما جاء به من نظرية" **التدمير الخلا ق** "والتي تفسر أهمية المقاولاتية ودور الابتكار في تحقيق ذلك . Schumpeter

و منه إتفق الكتّاب على أن الابتكار هو محرك النمو الاقتصادي مع ذلك لم يكن هناك إجماع حول مفهومه ،فهناك مفهوم ضيق ومفهوم واسع للابتكار، المفهوم الضيق يتمثل في تعريف الابتكار على أنه مرتبط بالجوانب التكنولوجية، حاليا هذا المنظور الضيق يسيطر على عدد كبير من الإجراءات.

2- السياسات الحكومية لدعم المقاولاتية في الجزائر:

2-1المقاولاتية في الجزائر؛ النشأة والتطور:

قبل البدء في تحليل وتقييم سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر نحاول في هذا الجزء استعراض واقع النشاط المقاولاتي وديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مفهومها وتطورها منذ الاستقلال، ثم نتناول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

2-1-1 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراحل تطور المقاولاتية في الجزائر:

نتطرق في هذا الجزء إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ومراحل تطورها مع الإشارة إلى الفاعلين الرئيسيين في كل مرحلة.

أولا :تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد كانت للجزائر عدّة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنّها تعاريف غير رسمية، فأوّل محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وضعته وزارة الصناعة معطية التعريف الآتي [5]:

[5]- يوسف تبري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها– حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة ، المدرسة العليا للتجارة، 2005 ، ص9

نسمّي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

-مستقلّة قانونا؛

-تشغّل أقل من 500 شخص؛

-تحقّق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلّب الإنشاء استثمارات ا أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أمّا المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983 ، حيث ركّز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنهّا المنشأة التي:

-تشغّل أقل من 200 عامل؛

-تحقّق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثمّ كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 ، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير

النوعية، والذي يعرّف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنهّا:

"كل وحدة إنتاج ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتّع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إمّا شكل مؤسسة خاصة أو عمومية."

إلاّ أنّ هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرّف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصّلا رسميّا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، حيث أعطى المشرّع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في جوان 22000،وهو ميثاق يكرّس التعريف"La charte de Bologne"

الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة 1996 ، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

بالنسبة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن المرجعية الأساسية هي القان ون رقم18 حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغض النظر عن وضعها القانوني حسب ثلاثة معايير مهمة[6] :

-تشغل من 01 إلى 250 عامل؛

[6]- محمد قوجيل، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

–تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو تحقق مجموع ميزانيات لا يتجاوز 500مليون دينار جزائري؛

–كما تستوفي معايير الاستقلالية المالية.

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي:

–الأشخاص المستخدمون :عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة

خلال سنة واحدة، أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلّقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

–الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدّته اثني عشر (12) شهرا.

–المؤسسة غير المستقلّة :كل مؤسسة تملك رأسمال بمقدار % 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة (500) مليون دينار؛

–المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي(200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار؛

–المؤسسة المصغّرة هي مؤسسة تشغّل من عامل (01) إلى تسعة (09)عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار."

هذا التعريف يستبعد الحرفيين الذين تحكمهم قوانين تنظيمية أخرى، والمهن الحرة في مجال الصحة، والهندسة المعمارية، والقانون والزراعة .هذه الفئة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل تلك المهن تحت اسم الأشخاص الماديين، وعادة لا قيود عليها للدخول في السجل التجاري.

ثانيا :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

مر التاريخ المقاولاتي في الجزائر بعدة مراحل صاحبت التغيرات التي مر ا البلد منذ الفترة الاستعمارية ثم التغيير في النظام السياسي، إلا أنه يمكن التمييز بين حقبتين أساسيتين:

قبل الاستقلال كانت حوالي % 98 من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد ومحدودة على المستوى

الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...، وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وذلك على مراحل أهمها__:

مرحلة ما بين1962

بعد الإستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الإقتصادية، الأمر 20الصادر في / الذي جعل الدولة تصدر قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الإشتراكي للمؤسسات منذ) 1971 الأمر رقم62

1962المتعلق بلجان/ 32 /11/ الصادر بتاريخ 1962/08/21 / 22 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم62 التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة (...كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، وأصبحت تابعة للدولة[7].

منذ بداية سنة 1965 ، أخذت الشركات العمومية مكانا بارزا من حيث الإنتاج والقيمة المضافة واستمر ذلك لغاية نهاية سنوات1970 ، أنشأت الدولة حولي عشرين شركة وطنية في قطاع الصناعة من أجل بناء قاعدة 90 – ، وخلال الفترة الممتدة بين1965 لسياسة التصنيع المكثف التي سوف تشهدها البلاد خلال العقد . 1970 هذه الشركات الجديدة كرست سياسة التسيير الذاتي المنتهجة منذ عام . 1963 وخلال هذه الفترة وحتى منتصف العقد 70 ، ظهرت شركات أخرى بنفس الشكل القانوني في قطاعات أخرى من النشاط الاقتصادي :الزراعة، والتجارة، والنقل، والإسكان، والأشغال العامة...

عشية عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في عام 1982 ، وصل عدد الشركات إلى 150شركة، مع 1000 وحدة إنتاج للسلع والخدمات، فقد شّ كلت الخلية الأساسية لهذا النظام الاقتصادي الذي تعتبر فيه الدولة المقاول الرئيسي .ففي هذا

النظام، تعتبر الدولة، المالكة للموارد المالية في المقام الأول من خلال استغلال النفط والغاز في عملية تخصيص الموارد في سياق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :الخماسية، الرباعية، كل ثلاث سنوات، وحتى على سنتين اثنتين، وبالتالي فرضت الدولة نفسها كمقاول وفاعل رئيسي في الاقتصاد، مالكة هذه الشركات ومسؤولة عن إنشاءها وتسييرها أيضا، و لضمان سيطر ا على إدارة شركائها، وضعت الدولة العديد من الأجهزة والتي تعمل على :الموافقة على أي استثمار، تصريحات الاستيراد، توطين الحسابات في بنك واحد، التحديد الإداري للأسعار، والحالة العامة للعامل، وتعيين المسيرين عن طريق القانون والرقابة العامة من قبل الوزارة المشرفة على قطاع النشاط .كما تبدو أيضا نتائج إدا رة الدولة لهذه الشركات من خلال العديد من العمليات

[7] - Mohand Arezki, **La création d'entreprises en Algérie,** Cahiers du CREAD n°73, 2005, pages 51-70.

المتكررة لإعادة الهيكلة المالية التي تدعمها وزارة المالية خلال تلك الفترة، واستعادة التوازن المالي لهذه الش ركات من العجز المزمن[8] .

وفي ظل تبني الخيار الإشتراكي، وإعطاء الدور الأساسي للقطاع العام، واعتماد سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الإقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة نتيجة تطبيق السياسة الإشتراكية.

.2 – 1993:مرحلة مابين1980

منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الوطني

(1989، يجسدان مرحلة (1984 / والثاني / 1985) للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد كان المخططان الأول1980) الإصلاحات في ظل استمرار الإختيار الإشتراكي، وإعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة الكبرى على حساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فصدرت العديد من القوانين التي أ ثّرت على منظومة المؤسسات الصغيرة

(1982، أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية /08/ والمتوسطة، سواء القوانين المتعلقة بالإستثمار) القانون المؤرخ في21

242المؤرخ في 4 أكتوبر(1980 ، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات / والمالية للمؤسسات الإقتصادية) المرسوم80

192المؤرخ في 4 أكتوبر(1988 ، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر إلى المساعدات الإئتمانية من المؤسسات النقدية) / المرسوم 88 والمالية الدولية، وتطور علاقتها معها قامت اعتبارا من سنة 1989بتطبيق بعض الإصلاحات والقوانين، كان الهدف منها التوجه نحو انفتاح اقتصادي و ئة الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للإقتصاد الوطني.

شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة، وتأثرت بعضها سلبيا خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد والقرض 1990 وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار خاصة أسعار الصرف وما رافقها من انخفاض لقيمة العملة الوطنية وزيادة خسائر الصرف للمؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتم صدور 1993 الذي يهدف إلى ترقية الإستثمار وإتاحة المزيد من الحرية /10/ قانون الإستثمار في المرسوم التشريعي الصادر بتاريخ05

[8]- لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر- دراسة حالة :مقاولي ولاية برج بوعريريج-**، أطروحة دكتوراه، بومرداس، 2017/2016، ص 143.

والمساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص والأجانب والتقليص من آجال دراسة الملفات وإجراءات إنجاز العقود وتسريع التحويلات وتعزيز الضمانات...إلخ .واستمرت هذه الإجراءات المماثلة بعد 1993 حيث أصبحت لها تأثيرات هامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في سنة 1991 أنشأت الجزائر وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993 من أجل ترقية هذه المؤسسات، وقد كانت مكلفة بما يلي :

-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛

-تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-المساهمة في إيجاد الحلول لهذا القطاع؛

-إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في القطاع؛

-تبني سياسة ترقوية للقطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مرت هذه الوزارة بعدة تطورات ، فقد أضيف إليها بعد ذلك قطاع الصناعات التقليدية، وبعد التعديل الحكومي في 29 ماي 2010 ، أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وهي هذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنشأت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع، ومنها المشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل، وكذلك ا□لس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تجدر الإشارة في هذا الإطار أن هذه الوزارة تم إ□اء مهامها بصفة□ ائية في ماي 2014 ، أين تم إدماجها مع وزارة الصناعة المسماة اليوم " وزارة الصناعة والمناجم."

3. - 2003:مرحلة مابين1994

عرفت هذه المرحلة تحولات جذرية للإنتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد منفتح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال إلتزام الجزائر بتنفيذ برنامج الإستقرار الإقتصادي 01) أفريل

، 1994-31 ماي (1995 وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى ما بين 31 مارس 1995إلى 01 أفريل1998

وع قدت مجموعة من الإتفاقات مع البنك الدولي من أهمها :برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعد اتفاق إعادة جدولة الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر.

2005 .المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 36 ، سنة 2010 ، ص 149 /10/ 5 المؤرخ في 2 – 28 المرسوم الرئاسي رقم__1

وأدت هذه العلاقة من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والإقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة وا□الات المرتبطة باقتصاديات

الإنفتاح، وهو الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد في تطوير المؤسسة الإقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل أو المنظومة القانونية لتطوير الإستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة

، 18 /2001/12)الصادر في 03 / 12 الصادر في 20 أوت 2001 ، القانون التوجيهي رقم / 01والمتوسطة) الأمر رقم01

المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالمشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة في ديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والإستفادة من الآلية الجديدة بغية توفير مناخ اقتصادي ملائم لترقية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3 ديناميكية المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري:

منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وتشجيع القطاع الخاص، عرفت هذه المؤسسات ديناميكية جديدة تُرجمت في تزايد عدد المؤسسات المنشأة سنويا من خلال مختلف أجهزة الدولة المكلفة بدعم المقاولاتية، حيث كان لهذه المؤسسات تأثيرا نسبيا على التشغيل وتحقيق ناتج وطني يساهم في التنمية الاقتصادية للبلد، لكنه قابل

ذلك وفاة العديد من المؤسسات كل سنة وهذا لأسباب مختلفة، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الجزء الموالي:

-2013):أولا :تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية2003)

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا بالغ الأهمية ابتداء من سنة 2000 ، وذلك راجع هودات الدولة من خلال إجراءات الدعم المختلفة من تسهيل الحصول على التمويل والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للمؤسسات الناشئة، فمنذ سنة 2000 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر زيادة تفوق الضعف، حيث تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 2007، وذلك بعد صدور القانون التوجيهي – نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم إنشائها ما بين2001

.للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001

إن التحول الذي عرفته السياسة الإقتصادية في الجزائر بداية من سنوات العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرز تغيرات هامة خاصة في هيكل الإقتصاد الوطني، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة السابقة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الإتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 ، ونتيجة لذلك أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر. يفسر هذا التطور في عدد المؤسسات الصغيرة الناشئة سنويا بالجهود الجبارة التي بذلتها الدولة لترقية القطاع، وهذا منذ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 ، وما تبعه من سياسات وبرامج وهيئات كلها دف إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دف تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية ولمواجهة إقامة منطقة حرة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، في آفاق 2017 ، وقد نفذت السلطات الجزائرية مجموعة متنوعة من البرامج البعض منها أنجز والبعض الآخر

بدأ للتو نذكر منها برنامج النمو الاقتصادي الذي دخل حيز التنفيذ، والذي يندرج ضمن مخطط تنمية ولايات الجنوب العشرة، وكذا ب رامج ومشاريع متنوعة أخرى ذات بعد وطني من شأنها تحفيز ديناميكية العرض والطلب وإنشاء مخزون ملموس من الفرص الاقتصادية لآلاف المتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين.

بالإضافة إلى ذلك وضعت الدولة العديد من الآليات للهيئات المتخصصة في دعم المقاولاتية وتسهيل إنشاء المؤسسات الصغيرة صندوق ، (ANSEJ)الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، (ANDI)والمتوسطة، نذكر منها :الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار بالإضافة إلى هيئات ومنظمات أخرى ، (CGCI PME)صندوق ضمان قروض الاستثمار ، (FGAR)ضمان القروض ومجموعة من مشاتل المؤسسات في مختلف ولايات الوطن، ودعمت هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات

(AND PME).الصغيرة والمتوسطة تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة بما كان تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بشكل دقيق، وهذا بسبب وجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي) قطاع موازي (حيث ترتكز فيه الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك)بسبب الطابع العائلي لها (وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، الثقل المفرط لأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية ، إضافة إلى

ثقل الإجراءات الإدارية الرسمية والفساد الإداري وسوء التسيير. م مسابقة سنوية لأفضل خطة عمل لأصحاب المشاريع الناشئة، ويحصل الفائزون على الحضانة ASI ، المتحدة الأمريكية في حاضنة سيدي عبد الله في الجزائر العاصمة، وتقدم لهم المشورة ودورات التدريب.

كما أعلنت نفس التعاونية في أكتوبر 2011 عن إنشاء صندوق استثماري جزائري–أمريكي يسمى "ملائكة أعمال القصبة"، وبالتالي إدخال طريقة جديدة للتمويل في الجزائر.

2–2 السياسات الحكومية لدعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال في البروز المقاولاتي :[9]

وبغرض إثبات أو نفي هذه الفرضية ومناقشتها وتحليل دور السياسات الحكومية في الجزائر واعتمادا على الأساس النظري للبحث فقد تم تحليل هذه السياسات من خلال أربعة أدوار) أبعاد (أساسية:

–دورها في بناء شخصية المقاول واختيار المقاولين الناجحين؛

–دورها في خلق ثقافة اجتماعية مشجعة للفعل المقاولاتي؛

–دروها في توفير البيئة الملائمة والمشجعة للنشاط والنجاح المقاولاتي؛

–دور هيئات الدعم الحكومية في ضمان نجاح المقاولين.

في حين أن أبعاد القياس بالنسبة للبروز المقاولاتي) المتغير التابع (فهي تشمل كل من عناصر الخصائص، التوجه والنجاح المقاولاتي.

2–4 المبادرات الخاصة لترقية المقاولاتية في الجزائر:

بالإضافة إلى الهيئات السابقة شهدت الجزائر أيضا العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة، مع أهدف متماثلة في كل مرة وهي تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة[10]:

–الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية :التي أنشئت في أكتوبر 2010 والتي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح ا□تمع.

في عام – (ASI) تعاونية الجزائريين في الولايات المتحدة :تلعب دورا فعالا، تأسست مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات

[9]- عمر زريق و أخرون، **مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة -** دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير- ، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص102.

[10]- الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم على الرابط التالي:

http://www.mdipi.gov.dz : 2, le 01/11/2018 à 09 :00.

1 :لأخذ أكثر معلومات حول العقار الاقتصادي ، لاحظ خاصة, المراسيم التنفيذية الأربعة الآتية، والتي نشرت في أفريل2007

، 119 ي 23 أفريل, 2007 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد – – 27 المرسوم التنفيذي رقم07

2007 .، ص3

120في 23 أفريل, 2007 المتضمن تنظيم و تشكيل وعمل لجنة المساعدة من أجل تحديد مواقع الاستثمارات و ترقيتها و تنظيم العقار، – – المرسوم التنفيذي رقم07

11في 30 أوت 2006 ، المحددة لشروط و صيغ التنازل أو التخلي عن الأراضي 121 – في 23أفريل، المتضمن تطبيق الوصفة رقم – – 06 المرسوم التنفيذي رقم07

.التابعة ال الدولة الخاص والموجه لإنجاز مشاريع الاستثمار، نفس المرجع، ص9

122في 23 أفريل 2007 ، المحدد لشروط تسيير الأصول الباقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة و غير المستقلة المنحلة و أصول – – المرسوم التنفيذي رقم07

.المؤسسات العمومية الاقتصادية الفائضة, زد على ذلك, الأصول المتوفرة على مستوى المناطق الصناعية .

خاتمة:

لقد أصبحت المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة في الجزائر، بالنظر إلى كونها أحد ركائز التحول إلى اقتصاد السوق، حيث عملت الدولة على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من البرامج والسياسات والهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع غير أن هذا التوجه لا زال يلقى العديد من العقبات التي تجعل المناخ الاستثماري أقل تحفيزا وتشجيعا لظهور وتطور فئة من المقاولين دف نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يعود بالنفع على التنمية الوطنية.

باشرت الدولة الجزائرية منذ أزمة 1988 العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف بالأساس إلى دعم المقاولاتية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كو ا ذات ديناميكية ومرونة فريدة من نوعها، تسمح لها بأن تتكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم، وذلك من خلال وضع تشريعات وتنظيمات منبثقة من مبادئ الاقتصاد الليبرالي، تخصيص العديد من آليات وهيئات الدعم المالي والمرافقة المقاولاتية، وعدد من البرامج والإجراءات الموجهة لدعم هذا القطاع خصصت موارد مالية هامة في هذا الإطار، وبالرغم من ذلك فقد بدت نتائج هذه السياسات محدودة جدا، وهذا عكس ما يحدث

في بلدان أخرى أين تحظى بتشجيع أكبر وعناية أفضل، حيث أن شرط التناسق في مجهودات الحكومة غير محقق إلى حد ما، وهذا ما يشكو منه حتى الوزراء أنفسهم) لضعف التنسيق بين مختلف المصالح الحكومية(، لذا يمكن اعتبار ذلك كسلبية تحول دون اعتبار هذه اهودات سياسة متكاملة لدعم المقاولاتية.

قائمة المراجع:

1. Mory siomy, **développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone**, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007, p90.
2. محمد قوجيل، **دراسة و تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر – دراسة ميدانية** –،أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2016/2015 ص16.
3. محمد قوجيل، **مرجع سبق ذكره**، ص16.
4. يوسف تبري، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها– حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة ، المدرسة العليا للتجارة، 2005 ، ص9
5. محمد قوجيل، **مرجع سبق ذكره**، ص16.
6. Mohand Arezki, **La création d'entreprises en Algérie**, Cahiers du CREAD n°73, 2005, pages 51-70.
7. لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الج ا زئر– دراسة حالة : مقاولي ولاية برج بوعريريج**–، أطروحة دكتوراه، بومرداس، 2017/2016، ص 143.
8. عمر [1] – **مقومات** زريق و أخرون، **تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة** – دراسة **جامعة المسيلة** ، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص102.– التسيير علوم قسم طلبة من عينة على ميدانية
9. الموقع الالكتروني الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم على الرابط التالي:
http://www.mdipi.gov.dz : 2, le 01/11/2018 à 09 :00